

إصدار

تعديل دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية الذي أجرى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ؛

وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور ؛

وعلى المادة ١٨٩ من الدستور ؛

يصدر تعديل دستور جمهورية مصر العربية على النحو الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

القاهرة في ٧ من رجب ١٤٠٠ هـ (٢٢ من مايو ١٩٨٠) .

أنور السادات

قرار مجلس الشعب

بتعديل الدستور

مجلس الشعب

بعد الاطلاع على المادة ١٨٩ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٩ على تعديل الدستور من حيث المبدأ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب على التعديل بجلسته المعقودة بتاريخ ٣٠ من أبريل ١٩٨٠ ؛

قرار :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المسواد (١) ، (٢) ، (٤) ، (٥) ، (٧٧) من دستور جمهورية مصر العربية ، النصوص الآتية :

مادة (١) :

” جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة “ .

مادة (٢) :

” الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع “ .

مادة (٤) :

” الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ، ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول ، ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة “ .

مادة (٥) :

” يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية “ .

مادة (٧٧) :

” مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى “ .

(المادة الثانية)

يضاف باب جديد إلى دستور جمهورية مصر العربية هو الباب السابع وعنوانه
" أحكام جديدة "

وفقا لما هو وارد فيما يلي :

الباب السابع

أحكام جديدة

الفصل الأول

مجلس الشورى

مادة (١٩٤) :

" يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ توري
٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ،
وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع
وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي
وتوسيع مجالاته " .

مادة (١٩٥) :

" يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلي :

- ١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
 - ٢ - مشروعات القوانين المكلمة للدستور .
 - ٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
 - ٤ - معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضى
الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة .
 - ٥ - مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية .
 - ٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة
للدولة أو بسياستها فى الشؤون العربية أو الخارجية .
- ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب " .

مادة (١٩٦) :

”يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن (١٣٢) عضواً .

ويتنخب ثلثاً أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .

ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي “ .

مادة (١٩٧) :

”يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد الأعضاء بكل دائرة ، والشروط الواجب توافرها في المنتخبين أو المعيّنين منهم “ .

مادة (١٩٨) :

”مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ، ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعيّنين كل ثلاث سنوات وفقاً للقانون .

ويجوز دائماً إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته “ .

مادة (١٩٩) :

”ينتخب مجلس الشورى رئيساً له ووكيلين في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة ثلاث سنوات ، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يخل محله إلى نهاية مدته “ .

مادة (٢٠٠) :

”لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب “ .

مادة (٢٠١) :

”رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى “ .

مادة (٢٠٢) :

”لرئيس الجمهورية إلقاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى في اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب .

ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى “ .

مادة (٢٠٣) :

” يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى بلجائه عن موضوع داخل في اختصاصه .

ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام في مجلس الشورى وبلجائه ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا يكون للوزير أو غيره من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأي ، إلا إذا كان من الأعضاء “ .

مادة (٢٠٤) :

” لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة ، ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل .

ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لإجراء الانتخابات “ .

مادة (٢٠٥) :

” تسرى في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد :

(٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣٤) ، وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ؛ على أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه “ .

الفصل الثاني

سلطة الصحافة

مادة (٢٠٦) :

” الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون “ .

مادة (٢٠٧) :

”تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه ، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وذلك كله طبقا للدستور والقانون“ .

مادة (٢٠٨) :

”حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون“ .

مادة (٢٠٩) :

”حرية إصدار الصحف ومالكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون .

وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون“ .

مادة (٢١٠) :

”للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون . ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون“ .

مادة (٢١١) :

”يقوم على شؤون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة .

ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ، ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ، ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك على النحو المبين في الدستور والقانون“ .